تقرير البورصة اليومي

نشاط «الوطني» وعدد من الأسهم الرخيصة يدفع السوق لمواصلة الارتفاع

استهل سوق الكويت للأوراق المالية تعاملات الاسبوع بارتفاع على مستوى مؤشريه، وذلك على وقع النشاط الملحوظ لعدد من الاسهم القيادية الى جانب عدد من الاسهم الرخيصة، وبهذا الارتفاع عزز المؤشر العام استقراره فوق مستوى 5700 نقطة، اما اكبر المكاسب فكان استعادة المؤشر الوزني لمستوى 400 نقطة.

وشهد قطاع البنوك بقيادة سهم البنك الوطني نشاطا لافتا منذ بداية الجلسة، ويرجع السبب في الاقبال على السهم الى وجود معلومات تتردد حول توقعات بتوزيع البنك 35٪ نقدا و8٪ منحة، ولم يكن النشاط في قطاع البنوك مقصورا على الوطني فحسب، حيث كان هناك نشاطا ايضا على سهم «بيتك» الذي ارتفع بمقدار وحدتين سعريتين في جلسة امس ليرتفع الى مستوى 880 فلسا، كما ارتفعت اسهم اخرى في القطاع خاصة في الثواني الاخيرة من الجلسة مما عزز من مكاسب المؤشرين.

وكان للاسهم الرخيصة دور في مواصلة السوق للارتفاع من خلال عمليات شراء واضحة استهدفت عددا من الاسهم الموزعة على اكثر من قطاع، وكان في مقدمة هذه الاسهم ابيار وصفاة للطاقة ومدينة الاعمال ورمال والمدينة وايفا، حيث نشطت هذه الاسهم بشكل كبير وفي المقابل كانت هناك عمليات تصريف لعدد من الاسهم مثل هيتس والسلام والصفوة لجني الارباح وهو ما ادى الى تذبذب محدود في منتصف الجلسة على مستوى المؤشر السعري، وتركزت عمليات التخارج في قطاع الخدمات اكثر من غيره وهو الامر الذي حد من مكاسب مؤشري السوق الذي واصل ارتفاعه وتجاهل تراجع بعض الاسواق العالمية بسبب عمليات تخفيض التصنيف الائتماني التي تشهدها عدد من الدول الاوروبية في الوقت الراهن وعلى رأسها فرنسا.

المؤشرات العامة

ارتفع المؤشر العام للبورصة بواقع 18,5 نقطة ليغلق عند مستوى 5765,4 نقطة بارتفاع نسبته 0,32٪ مقارنة مع جلسة نهاية الاسبوع، وارتفع المؤشر الوزني بمقدار 3,2 نقاط ليغلق عند مستوى 402,06 نقطة بارتفاع نسبته 0,80٪ مقارنة مع الجلسة الاخيرة.

وبلغ اجمالي الاسهم المتداولة 373,8 مليون سهم نفذت من خلال 3910 صفقات قيمتها 35,01 مليون دينار، وشهدت متغيرات السوق ارتفاعا في الاداء، حيث ارتفعت كميات التداول بنسبة 17,2٪، وارتفعت الصفقات بنسبة 5,9٪، وارتفعت القيمة الاجمالية بنسبة 34,4٪، وتصدر قطاع الخدمات النشاط من حيث القيمة، اذ تم تداول 143,2 مليون سهم نفذت من خلال 1618 صفقة قيمتها 10,2 ملايين دينار، وجاء قطاع البنوك في المركز الثاني من حيث القيمة، اذ تم تداول 11,7 مليون سهم نفذت من خلال 271 صفقة قيمتها 9,1 ملايين دينار.

آلية التداول

شهد قطاع البنوك في جلسة امس نشاطا كبيرا جراء عمليات الدخول القوية على سهم «الوطني» الذي استحوذ على اكثر من 17٪ من اجمالي القيمة، حيث شهد السهم تداول 5,3 ملايين سهم وارتفع بواقع 20 فلسا ليصل الى مستوى دينار و140 فلسا، وارتفع كذلك سهم «بيتك» بواقع 20 فلسا ليصل الى مستوى 880 فلسا، وارتفع عدد من الاسهم مثل الخليج والمتحد، في حين تراجع الدولي بمقدار 4 فلوس.

واصل قطاع الشركات الاستثمارية تداولاته النشطة، واستحوذ على 13,3٪ من اجمالي القيمة، ونشطت اسهم ايفا والقرين القابضة والمدينة بشكل لافت وحققت ارتفاعات متفاوتة، وتراجعت اسهم مؤثرة في القطاع مثل السلام بسبب جني الارباح.

استمر قطاع الشركات العقارية في تحقيق ارقام كبيرة على مستوى التداولات، وذلك من خلال سهم ابيار الذي شهد تداول اكثر من 44 مليون سهم وارتفاعا بالحد الاعلى، وتلاه سهم مدينة الاعمال الذي واصل ارتفاعاته بواقع 0,5 فلس بعد تداول اكثر من 23 مليون سهم.

شهد قطاع الشركات الصناعية تداولات محدودة في جلسة امس، وكان سهم الصناعات الاكثر تداولا من خلال 2,9 مليون سهم وارتفع بمقدار 4 فلوس.

شهد قطاع الاسهم الخدماتية تداولات نشطة واستحوذ على 25,3٪ من اجمالي القيمة، وكان سهم زين قد حقق ارتفاعا بواقع 10 فلوس، وارتفع سهم صفاة للطاقة بعد تداول اكثر من 35 مليون سهم، فيما تعرض سهم هيتس للتراجع بالحد الادنى بعد تداول 54,6 مليون سهم.

● شريف حمدي

أرقام ومؤشرات

18.5
نقطة ارتفاع المؤشر السعري بنسبة 0,32٪، وارتفاع المؤشر الوزني 3,2 نقاط بنسبة 0,80٪.

373.8
مليون سهم تم تداولها بقيمة 35,01 مليون دينار.

9
شركات استحوذت اسهمها على 62٪ من القيمة الاجمالية، واستحوذ سهم الوطني على 17,3٪ من القيمة الاجمالية للتداول.

5
قطاعات سجلت مؤشراتها ارتفاعات متفاوتة في جلسة الامس تصدرها قطاع البنوك بواقع 101,9 نقطة، وتلاه قطاع الاغذية بواقع 55,3 نقطة.

إطلاق المحكمة المالية الدولية في هولندا

بروكسل ـ كونا: سيتم في مدينة لاهاي الهولندية الأسبوع المقبل اطلاق محكمة دولية تتخصص في تسوية المنازعات المالية المعقدة والمثيرة للجدل في جميع أنحاء العالم وفق ما اعلن امس.

ووفقا للإذاعة الهولندية فإن المحكمة ستحمل اسم «برايم للمالية» وتتكون من فريق دولي معترف به من الخبراء في الشؤون والأسواق المالية يجري اعداده بدعم من مدينة لاهاي ووزارة الشؤون الاقتصادية الهولندية.

وسيكون مقر المحكمة قصر السلام في لاهاي وستفتتح رسميا من قبل الوزير الهولندي جان كيس دي جاغر فيما تتكون من فريق بحوالي 100 من القضاة والخبراء القانونيين الدوليين الذين سيعملون على أساس التحكيم أو الوساطة.

وبدأت مبادرة انشاء المحكمة المالية الدولية في أكتوبر 2010 عندما خلص خبراء من عالم المال وقانونيون خلال لقائهم في لاهاي الى أن الأزمة المالية الدولية أكدت الحاجة الى انشاء هيئة لتسوية عدد من النزاعات العالمية المالية المتزايدة.

«ستاندرد آند بورز»: منطقة اليورو معرضة لاحتمال حدوث ركود بنسبة 40٪ في 2012

برلين ـ د.ب.أ: ذكرت وكالة التصنيف الائتماني الأميركية «ستاندرد آند بورز» امس انها تعتقد أن هناك احتمالا بنسبة 40٪ أن تتعرض منطقة اليورو لركود، ومن الممكن ان يتقلص اقتصاد المنطقة بما يصل إلى 1,5٪ العام الحالي. وقال موريتز كرايمر المحلل بستاندرد آند بورز: «نتوقع الآن احتمالا نسبته 40٪ بحدوث ركود للعام الحالي. وهذا يمكن أن يؤدي إلى تقلص منطقة اليورو بنسبة 1,5٪ تقريبا». ونبهت الوكالة دول منطقة اليورو إلى أن الجهود التي تبذلها لمحاربة أزمة الديون تفرط في التركيز على خفض الدين، وأن اتفاق الاتحاد المالي الذي أبرم الشهر الماضي خلال قمة للاتحاد الأوروبي، بهدف تشديد قيود الموازنات المالية، لم يناقش مشكلات التكتل المالية بالقدر الكافي.

وقالت الوكالة في بيان: «نعتقد أن الاتفاق اعتمد على اعتراف جزئي بمصدر الأزمة يتمثل في أن الاضطراب المالي الراهن ناجم عن تبذير مالي في محيط منطقة اليورو». وخفضت ستاندرد آند بورز التصنيف الإئتماني لـ9 دول أوروبية بينها فرنسا والنمسا اللتان سحب منهما تصنيفهما الممتاز «AAA». وقالت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل إن خفض التصنيف يؤكد أن منطقة اليورو أمامها «طريق طويل» كي تستعيد ثقة المستثمرين.

وقالت ستاندرد آند بورز إن معاهدة الوحدة المالية ليست كافية لحل أزمة الدين التي أجبرت اليونان وايرلندا والبرتغال على طلب مساعدات إنقاذ مالي، وتتهدد إيطاليا حاليا، ثالث أكبر اقتصادات منطقة اليورو التي تضم في عضويتها 17 دولة. وسرعان ما قللت الحكومة الفرنسية من أثر خفض التصنيف، وقالت إنه كان أمرا متوقعا وان الحكومة في موقف يجعلها تصمد أمام ارتفاع فوائد الاقتراض.

وقال فيون إن «إجراءات الموازنة التي اتخذناها كافية» لافتا إلى أن الحكومة تتوقع أن تبلغ نسبة الفائدة على السندات لأجل عشر سنوات 3,7٪ في المتوسط هذا العام وتوفر ستة مليارات يورو (7,6 مليارات دولار) في صورة احتياطيات طارئة لمواجهة زيادة تكاليف الاقتراض. وقال وزير المالية فرانسوا باروان إن «القرار يشكل إنذارا يجب ألا يتم تهويله أو تهوينه» في إشارة إلى قرار مؤسسة ستاندرد آند بورز للتصنيف الائتماني بتخفيض تصنيف بلاده الائتماني بمقدار نقطة واحدة من (AAA) إلى (AA+). هذا، وقد اعتبر خبراء اقتصاديون ان خفض التصنيف الائتماني للاقتصاد المصري من قبل وكالات التصنيف الدولية يحمل ميزة استثنائية تتيح لمصر إعادة شراء ديونها بأسعار أقل مما كانت عليه، إلا انهم استبعدوا إمكانية الاستفادة من هذه الميزة بسبب عدم توافر الأموال اللازمة لعملية الشراء. وبلغت ديون مصر أعلى مستوى لها في نهاية 2011، حيث وصلت الى 1,25 تريليون جنيه، أي حوالي 206 مليارات دولار، منها ما يقرب من 210 مليارات جنيه ديون مستحقة للخارج، وبحسب التقارير الرسمية فإن تكلفة الدين تستنزف ما يزيد على ثلث ايرادات الاقتصاد المصري.

وقامت مؤسسات مالية دولية بخفض التصنيف الائتماني لمصر عدة مرات خلال العام الماضي، نتيجة تدهور الوضع الاقتصادي، على خلفية التوترات الأمنية والسياسية والغموض الذي يحيط بمستقبل البلاد، في أعقاب ثورة 25 يناير الماضي، والتي أطاحت بنظام الرئيس السابق حسني مبارك.

البحرين الأفضل في الحرية الاقتصادية بالمنطقة

تواصل مملكة البحرين تصدرها لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجال الحرية الاقتصادية، وفق المؤشر السنوي للحرية الاقتصادية، الصادر من مؤسسة «هيريتاج فاونديشين» وصحيفة «وول ستريت جورنال». كما انها الدولة الوحيدة في المنطقة، التي احتلت موقعا ضمن الدول العشرين الأكثر حرية اقتصادية على هذا المؤشر. واحتلت البحرين المرتبة الثانية عشرة من أصل 184 دولة في كل أنحاء العالم، وكانت النقاط التي سجلتها البحرين على هذا المؤشر، وهي 75,2 نقطة، أعلى بكثير من المتوسط العالمي. ويؤكد التقرير على ما تتميز به البحرين من بيئة رقابية تتميز بالتنافسية والكفاءة، والتي ضمنت أن تحافظ البحرين على مكانتها كمركز مالي في المنطقة، حيث ينشط فيها أكثر من 400 بنك ومؤسسة مالية. ويساهم القطاع المالي بما نسبته 25٪ من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة.

وأشار الشيخ محمد بن عيسى آل خليفة، الرئيس التنفيذي لمجلس التنمية الاقتصادية في البحرين، إلى أن نتائج التقرير تعكس نجاح عقد من الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية، إضافة إلى عوامل الجذب الدائم التي تتميز بها البحرين بالنسبة إلى المستثمرين الأجانب. وطبقت هذه الإصلاحات بما يتفق مع رؤية البحرين الاقتصادية 2030، وهي خطة لتطوير اقتصاد البلاد والحكومة والمجتمع الأوسع على مدى العقود المقبلة.

في هذا الصدد، قال الشيخ محمد: «تمثل مواصلة البحرين احتلال موقع متقدم على مؤشر الحرية الاقتصادية دليلا آخر على نجاح برنامج الإصلاح، كما تؤكد أن مميزات البحرين الاقتصادية لاتزال قوية كما كانت دائما. فالمملكة ركزت على تحقيق النمو المستدام على المدى الطويل.

«برقان» يعلن الفائزين بسحب حساب يومي

أعلن بنك برقان عن اسماء الفائزين في السحوبات اليومية على حساب يومي والذين فاز كل واحد منهم بجائزة 5000 دينار وكان الحظ في هذه السحوبات من نصيب: نواف يوسف عبدالله اللوغاني ـ محمد محمود احمد احمد ـ جابر محمد احمد كمال ـ زينب سيد هاشم سيد رضا الطبطبائي ـ راشد حمود يوسف حمادة.

100 مليار دولار واردات النفط لكوريا الجنوبية في 2011

سيئول ـ يو.بي.آي: أظهر تقرير ان قيمة الواردات من النفط الخام لكوريا الجنوبية تجاوزت 100 مليار دولار للمرة الأولى في 2011 بسبب زيادة حادة في الأسعار وسط تخوف من ارتفاع الأسعار اكثر بسبب العقوبات الأميركية على إيران والتخوف من احتمال وقوع حرب.

وذكرت وكالة الأنباء الكورية الجنوبية ان تقريرا صادرا عن وزارة اقتصاد المعرفة والاتحاد الكوري التجارة الدولية وشركة البترول الوطنية الكورية أظهر ان سيئول استوردت نفطا بقيمة 100,7 مليار دولار في العام الماضي بزيادة تبلغ 46,6٪ مقارنة بالعام الذي سبقه.

من حيث الكمية زادت واردات النفط الخام لكوريا الجنوبية بنسبة سنوية تبلغ 6,2٪ لتبلغ 926 مليون برميل في عام 2011.

وتعتمد كوريا الجنوبية خامس أكبر دولة تشتري النفط الخام في العام غالبا على الواردات لحاجتها الى النفط.

بريطانيا تسجل رقماً قياسياً في عائدات ضريبة الدخل

لندن ـ بريطانيا ـ يو.بي.آي: سجلت بريطانيا رقما قياسيا بالنسبة لعائدات ضريبة الدخل خلال 2011 حيث بلغت 234 مليار دولار رغم تباطؤ الاقتصاد.

وأعلنت مصلحة الضرائب والجمارك البريطانية ان عائدات ضريبة الدخل بلغت العام الماضي 234 مليارات دولار مسجلة رقما قياسيا مع زيادة بريطانيا لمختلف معدلات الضرائب من اجل التعويض عن تراجع العائدات خلال فترة الركود.

وزادت معدلات الضريبة على القيمة المضافة الى 20٪ في يناير 2011 لتزيد عائداتها من 107,2 مليار دولار الى 130,1 مليارا.

وذكرت وسائل اعلام بريطانية انه منذ بداية 2011 الفائت فإن اصحاب الرواتب العالية يدفعون ضريبة على الدخل نسبتها 50٪ اي من يتقاضون اكثر من 153175 دولارا في السنة واقل من 176151 دولارا.

توقعات بتعديلات جوهرية في مجلس الإدارة

مجلس إدارة «المركزي» يناقش آلية زيادة الضمانات البنكية الخاصة بالشركات المتعثرة

اجتمع مجلس إدارة بنك الكويت المركزي برئاسة الشيخ سالم العبدالعزيز الصباح أمس لمناقشة حجم الضمانات المقدمة للبنوك مقابل القروض، وبحث آلية زيادة الضمانات البنكية الخاصة بالشركات المتعثرة. وقالت مصادر مصرفية مسؤلة لـ «الأنباء» إن الاجتماع يأتي للتعرف على آخر التطورات الخاصة بالشركات المتعثرة في ظل تراجع القيمة الإجمالية للأصول والموجودات وارتفاع تكلفة القروض، فضلا عن إمكانية إعادة هيكلة المديونيات في حال تقديم ضمانات إضافية، مع الوقوف على حجم الضمانات الحالية ومدى كفايتها مقابل القروض وحجم المخصصات اللازمة لتغطية المتعثرين، بالإضافة إلى دراسة إمكانية زيادة حجم الضمانات المطلوبة من الشركات المقترضة وتحديد أنواع الأصول المطلوبة.

وكان بنك الكويت المركزي قد عمم بتاريخ 10 مايو 2011 على البنوك المحلية إدخال تعديلات جذرية على سقف الإقراض المتاح للبنوك المحلية، من خلال بابين أساسيين، الأول توسيع قاعدة بنود التمويل التي يحتسب منها سقف الإقراض بعد أن كانت تقتصر على الودائع، والثاني رفع نسبة القروض إلى مصادر التمويل بشكل كبير بعد توسيعها على ان يصل السقف الجديد للإقراض إلى 100٪ من الودائع والأدوات المالية ومصادر التمويل التي تستحق بعد سنة فأكثر، و90٪ من مصادر التمويل التي تستحق خلال 3 أشهر إلى سنة، و75٪ من مصادر التمويل التي تستحق خلال 3 أشهر فما دون.

وقبل التعميم الأخير، كان السقف السابق للإقراض يقتصر على 85٪ من الودائع، علما بأنه كان قبل الأزمة المالية 80٪، إلى أن رفعه «المركزي» لتحفيز نمو الائتمان ليتمثل التغيير في توسيع قاعدة بنود التمويل التي يحتسب منها سقف الإقراض لتشمل إلى جانب الودائع، كلا من السندات أو الصكوك المصدرة والتمويلات المتوسطة والطويلة وشهادات الإيداع وإيداعات البنوك. وتطرق الاجتماع إلى مراجعة معايير الحوكمة ومدى التزام البنوك المحلية بما جاء فيها، وتقييم ممارسات الحوكمة في القطاع المصرفي، والتعرف على أخر الإجراءات الخاصة بتحديث معايير الحوكمة في البنوك والمؤسسات المالية.

وكان اجتماع المحافظ الاخير مع رؤساء مجالس البنوك المحلية قد نوه ان إلى الانتهاء من اصدار تعليمات وارشادات جديدة تتعلق بالحوكمة، حيث سيتم تزويد البنوك بكتيب او دليل الحوكمة الارشادي الشامل خلال الفترة المقبلة.

واوضح المحافظ خلال لقائه الاخير ان دليل الحوكمة والادارة الرشيدة سيتضمن ارشادات عامة وتعليمات ارشادية لنموذج عمل مصرفي متطور وجديد يراعي كثيرا من التحوطات، وسيتضمن ارشادات للرؤساء واعضاء مجالس الادارات وكذلك للاجهزة التنفيذية والعاملين المسؤولين في الحقل المصرفي عموما.

من جانب اخر توقعت مصادر ان يتم إجراء تعديلات جوهرية في مجلس ادارة البنك المركزي والاجهزة الادارية خلال الفترة المقبلة خاصة ان هناك رغبة في ادخال اعضاء جدد كبديل للاعضاء الذين امضوا أكثر من 25 عاما في مواقعهم سواء الإدارية او التنفيذية بالمركزي.

● محمود فاروق

تأجيل عمومية «غلف إنفست» 3 أسابيع

أعلن رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب للشركة الخليجية الدولية للاستثمار «غلف انفست» عبدالمحسن المشعان عن تأجيل انعقاد الجمعية العمومية العادية وغير العادية للشركة ثلاثة اسابيع مقبلة وتحديد تاريخ 7 فبراير المقبل موعدا جديدا لعقد العمومية وذلك بسبب عدم اكتمال النصاب أمس والذي بلغ 4,46٪.

وكانت العمومية غير العادية تتضمن بندا واحدا هو النظر في مستقبل الشركة.

وفي التقرير المالي السنوي لمجلس إدارة الشركة للعام 2009 ورد أن الخسارة التي منيت بها الشركة سببها الانخفاض الحاد في أسعار الأسهم المدرجة ببورصة الكويت.

واضاف التقرير أنه تم تسجيل الخسائر في الميزانية العمومية وذلك من مبدأ الشفافية لاظهار الحقيقة الجلية للمساهمين وان استمرار انخفاض الاسعار والوضع الاقتصادي ادى الى استمرار الخسائر وانخفاض اصول الشركة.

وعن خطط الشركة لاعادة الهيكلة ذكر التقرير أن الادارة التنفيذية تسعى الى تقليص مصاريف العمل بأكبر قدر ممكن، كما نجحت في تقليص المصاريف العمومية والادارية بنسبة 37٪ عن العام 2008 وأكد التقرير انه تم وضع خطة لاعادة الهيكلة وكان التحدي الكبير الذي تواجهه الشركة هو اقناع المصارف الدائنة بتحويل مديونيتها غير المضمونة والبالغة 30 مليون دينار الى مساهمة في الشركة وايجاد مساهم رئيسي لضخ مبلغ وقدره 20 مليون دينار، مشيرا الى ان هذه المهمة لن تكون سهلة او يسيرة في ظل الاوضاع الاقتصادية السائدة، وكشف التقرير عن اتفاق الشركة مع جميع البنوك الدائنة لتحويل المديونية غير المضمونة الى رأسمال الشركة، مضيفا انه تم تسلم كتب الموافقة على هذا التحويل، وتم الاتفاق مع احدى الشركات لتكون المساهم الرئيسي وذلك بضخ مبلغ 15 مليون دينار الى جانب الحصول على كتاب من هذه الشركة يفيد بالموافقة على هذا الاتفاق، مشيرا الى ان احقية الاكتتاب في زيادة رأس المال ستكون للمساهمين الحاليين.

واشار الى أن الشركة كانت تدير اصولا بحدود 300 مليون دينار بالاضافة الى صناديق استثمارية وهي: صندوق الهدى الاسلامي وصندوق الشروق الاستثماري، مضيفا ان الشركة قامت بعقد اجتماع بتاريخ 19 مايو 2010 مع الجهات الدائنة وطرحت عليها الخطة لاعادة هيكلة الشركة وتمت الموافقة وقال: «ان التأخر كان بسبب طول المفاوضات لاقناع جميع الدائنين بتحويل المديونية غير المضمونة الى رأس المال، مع العلم بأن اخر موافقة مع احد البنوك الدائنة جاءت بعد قرار شطب الشركة من سجل الشركات الاستثمارية بيومين وكان هذا اخر بنك تم التفاوض معه، مشيرا الى أن المفاوضات التي كانت بين الشركة من جهة والمساهم الاستراتيجي من جهة اخرى اخذت وقتا طويلا حتى تم الاتفاق النهائي»، ولفت التقرير الى انه بعد انتهاء المهلة وقيام البنك المركزي بتوجيه كتاب لوزير المالية لشطب الشركة من سجل الشركات الاستثمارية، وقد تم الشطب بالفعل، قامت الشركة برفع قضية مازالت منظورة بالمحاكم للنظر في الغاء قرار الشطب حيث قامت الشركة بكل ما هو مطلوب لاطفاء الخسائر المتراكمة.

● عاطف رمضان

عبدالمحسن المشعان

كتاب يبشر ببداية المرحلة الثانية من العولمة ويحذّر من تداعياتها الجامحة

جنيف ـ كونا: أدرك المتخصصون في السياسة والاقتصاد ان العولمة ترسخت خلال ثلاثة عقود في المسيرة الانسانية بشكل غير عادي ما ادى الى جعلها قدرا محتوما لا مفر منه. ودفعت تلك الحقيقة خبراء السياسة والاقتصاد الى اقتفاء آثار العولمة ومتابعة التغيرات التي احدثتها في محاولة لاستشراف آفاق مستقبل هذا العالم المعولم. ومن هذا المنطلق ظهرت كتب متعددة رصد بعض منها الظاهرة والتغيرات المصاحبة لها وركز البعض اخر على السلبيات بحثا عن علاج فيما اهتمت مجموعة ثالثة بالتعاطي مع الامر الواقع بالحقائق والارقام لرصد حسابات الربح والخسارة في محاولة للاستفادة من تجارب الماضي. ومن بين تلك المجموعة ظهر كتاب (الموجة الثانية من العولمة) لمؤلفيه السويسريين عالم الاقتصاد السفير شتيفان فلوكيغر والباحثة الاقتصادية مارتينا شفاب اذ اكدا فيه «ان العالم يقف على عتبات المرحلة الثانية من العولمة» محذرين من «ان استمرار الامر مثلما سار يؤدي الى كارثة». واستدل المؤلفان في توقعاتهما بحقائق وبيانات موثقة موضحين «ان التغيير قاد الى صعوبة مشتركة يشعر بها كل من رجل الاقتصاد والسياسي والرأي العام سواء كان في الشمال او في الجنوب في تعاملهم مع تلك العولمة الجامحة».

واكد الكتاب بعد استعراض عشرات الاحصائيات «وجود مشكلة حقيقية في الوصول الى عولمة عادلة تحقق النمو المستدام عالميا بشكل متجانس وتنهي الصراعات والنزاعات».

وتميز برصد دقيق لدور «العولمة الجامحة في تحولات موازين القوى الاقتصادية من الغرب الى الشرق وهجرة الشركات الكبرى بحثا عن اقل مناطق الانتاج كلفة او اكبر مناطق التوزيع الاستهلاكي وظهور خلل في توازن التركيبة السكانية بين الشمال والجنوب».

ورأى ان «المرحلة الاولى من العولمة اوصلت الدول الناشئة في الجنوب الى مكانة اقتصادية عالمية غير عادية في مقابل ضياع هيمنة الدول الصناعية الكبرى».

واشار الكتاب الى تميز المرحلة الاولى من العولمة في «ايجاد ملياري نسمة هي التي تحرك معايير الاستهلاك والقوى الشرائية في العالم تتركز في الدول التي تمكنت من تطوير انظمتها الاقتصادية والاستفادة من المرحلة الاولى من العولمة». واضاف ان «العولمة الجامحة ادت الى خلل في التركيبة السكانية بين الشمال والجنوب مقارنة بين معدلات المواليد في الدول التي كانت صاحبة الريادة الاقتصادية في العالم عام 1980».

وذكر الكتاب ان متوسط معدل الانجاب في دول مثل سويسرا وايطاليا والولايات المتحدة الأميركية واليابان وكوريا بلغ بين طفل وطفلين بينما كانت معدلات المواليد في الفترة ذاتها في دول مثل الصين والهند والبرازيل وتركيا تتراوح بين ثلاثة وخمسة اطفال.

وربط المؤلفان بين تلك النسب ومعدلات الناتج القومي الخام لافتين الى ان ضغط العولمة ادى الى تقليص نسب المواليد لعدم تفرغ المرأة لرعاية الاسرة والزج بها في الحقل الانتاجي. واوضحا ان نتاج المرحلة الاولى من العولمة افضى الى عالم نصفه الشمالي من كبار السن غير القادرين على العمل والانتاج بينما نصفه الجنوبي يعج بالشباب. وبين الكتاب ان من سمات المرحلة الثانية من العولمة «تفوق الهند والصين في تعداد سكان العالم مع حلول عام 2025 كما سيتضاعف تعداد سكان القارة الافريقية ليمثل سكانها نحو 20 ٪ من سكان العالم مع حلول عام 2050». وتوقع ان المرحلة الثانية ستشهد هجرة متزايدة من افريقيا الى اوروبا في مقابل استقطاب دول شمال القارة الأميركية واستراليا للكفاءات البشرية المتميزة في كافة المجالات. وشدد على ان «التعليم الجيد وتنمية المهارات والاستفادة الصحيحة من القدرات المتاحة هي اهم ما اسفرت عنه المرحلة الاولى من العولمة وان الدول التي ادركت هذه الحقيقة مبكرا هي التي ستتمكن من الاستفادة من ثمار المرحلة الثانية من العولمة». في الوقت ذاته ادى التغير في سوق العمل وتفاوت الكفاءات المهنية الى ظهور فجوة في الرواتب والاجور تعاني منها دول الشمال بشكل خاص مع انتشار البطالة بين سكانها وتهاتف الشركات الدولية الكبرى على استقطاب ابرز الكفاءات. واكد الكتاب انه «بعدما كانت كلمة الديون ملازمة لاقتصادات دول الجنوب ظهر الجيل الثاني من العولمة ومعه دول اوروبية صناعية كبرى مثقلة بالديون السيادية التي فاقت كافة التصورات». ومن سمات المرحلة الثانية «ظهور موجة جادة لجدولة الديون الاوروبية المتثاقلة واعادة هيكلة المؤسسات المالية الاوروبية التي تسببت في الازمة المالية العالمية او التي تضررت منها ما سيستغرق سنوات حتى تتضح المعالم الجديدة لتلك المؤسسات».